تقييم الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني إزاء لغة وثقافة الطفل العربي

د. أماني قنديل(*)

أولاً: هل نحن أمام إشكالية ومفارقة تاريخية؟

اجتذبني موضوع هذا المؤتمر "لغة الطفل العربي في عصر العولمة"، وكان تكليفي بإعداد هذه الورقة يمثل "تحديًا شخصيًا" لي كباحثة في موضوع المجتمع المدني، وأيضًا باعتباري "أحد نشطاء" هذا المجال المهم، أسعى لتحريك "المياه الراكدة" في المجتمع العربي على وجه العموم..

لعل أحد الأسباب الرئيسة، لجاذبية الكتابة والتحليل في هذا الموضوع، تعود إلى تركيز الغالبية العظمى من الكتابات السابقة، في اتجاه الإصلاح السياسي والاقتصادي، وفي اتجاه ارتباط التحليل بالمتغيرات العالمية ـ تحديدًا العولمة ـ والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتحديدا الإصلاح في المنطقة العربية....[1].

في غمار هذا التوجه العام الرئيس للدراسات والبحوث في المجتمع المدني، بدا لنا أخيرًا كباحثين ونشطاء، أن اهتمامنا بالبعد الثقافي في المجتمع المدني العربي، كان إما غائبًا، أو محدودًا للغاية... بل إن اهتمام المجتمع المدني ذاته بالأبعاد الثقافية على وجه العموم، كان أيضًا "غائبًا"، أو "مُغيبًا"، وفي أحسن التقديرات هو اهتمام محدود..

وعلى المستوى الشخصي، وخلال الأعوام القليلة الماضية، تبلور لدي كاتب هذه الورقة، أمران مهمان:

الأمر الأول: إن مؤسسات المجتمع المدني في المنطقة العربية، ليست "العصي السحرية"، التي تحقق التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المنشود.. فهي ترتبط وتعكس حالة المجتمعات العربية ككل، بل إنها وهي تنتقد الحكومات العربية وتطرح مطالبها في الديمقراطية والشفافية واحترام حقوق الإنسان، وتمكين المواطن العربي، تعاني هي نفسها من نفس السلبيات القائمة..

(*) المدير التنفيذي للشبكة العربية للمنظمات الأهلية ـ مصر.

إن مؤسسات المجتمع المدني ينقصها التمكين، ويفتقد الكثير منها إلى الشفافية والمصداقية وتتنافس معًا (ولا تتكامل) في اتجاه الحصول على التمويل الأجنبي. . وفي هذا السياق، فإن المؤسسات المانحة، لا يعنيها أمور الثقافة، والهوية، ولغة الطفل العربي، وغيرها. . . هي تركز على "أجندة" الإصلاح السياسي والاقتصادي بالدرجة الأولى [٢].

الأمر الثاني: لقد تبين للكاتب، خلال مساره البحثي الطويل في المجتمع المدني العربي (والذي بدأ عام ١٩٨٥)، أن الإخفاق أو "النجاح المحدود" الذي حققه المجتمع المدني في أغلب الدول العربية، يمكن تفسيره بشكل رئيس في معضلة إغفال الأبعاد الثقافية، أو بمعني آخر غياب تراكم جهود مؤسسات المجتمع المدني العربي في اتجاه التعامل مع "الإشكالية الثقافية" في المنطقة العربية. . وبمعنى محدد شبه غياب "لرؤية ثقافية" تركز على القيم والتقاليد وقضايا الهوية (كان الاهتمام في أفضل الأحوال بالموُاطَنة) والثقافة العربية واللغة العربية. . . ولدينا عدة مؤشرات تدلل على ذلك، أبرزها:

١- محدودية الاهتمام بقضية الهوية، والانتماء، واللغة العربية (ليست كوسيلة للاتصال واكتساب المعرفة وإنما الذاتية الثقافية).

٢- إن الحركة الاجتماعية في المنطقة العربية والتي اتخذت "أبعادًا حقوقية"، ومن أبرزها حقوق المرأة، وحقوق الطفل العربي، لم توجه الاهتمام الكافي "للعوامل الثقافية"، الكامنة في عمق المواطن العربي والمواطنة العربية، والتي يمكن أن تكون معوقًا رئيسًا لإحداث تغيير اجتماعي واقتصادي وسياسي. . وأغفلنا في هذا السياق التغيير [٣] الثقافي وقضايا الهوية والانتماء واللغة. .

٣- رغم تعاظم قطاع مؤسسات المجتمع المدني، في أغلب الدول العربية، والمعنية بالطفولة، فقد اتجهت نحو الرعاية الاجتماعية (مؤسسات رعائية) والتنبيه لقضايا اجتماعية مهمة وحديثة، مثل أطفال الشوارع وعمل الأطفال، أو التركيز على التوجه الحقوقي، والذي يطرح ويطالب ويناقش حقوق الطفل العربي، دون أن يترجم ذلك إلى عمل واقعي ـ على مستوي المجتمع المدني ـ يحافظ على حقوق الهوية والانتماء واللغة العربية للأطفال والشباب.

٤- المؤشر الآخر المهم، هو التراجع الملحوظ ـ والذي يستند على أبعاد كمية وكيفية ـ للمنظمات المدنية الثقافية، وهي نمط من الجمعيات برز مبكرًا في التاريخ العربي، منذ الربع الأول من القرن العشرين (حالة مصر)، ثم في منتصف القرن العشرين في دول المغرب العربي ودول الخليج العربي والمشرق العربي. .

هذه الجمعيات الثقافية لعبت دورًا مهمًّا، ومبكرًا، في دعم الهوية والحفاظ علي اللغة العربية وتطويرها وكانت محافل مهمة للحوار حول قضايا الثقافية العربية (أبرز مثال الجمعية الإسلامية في

مصر عام ١٨٧٨ ، والتي رأسها عبد الله النديم، وضغطت على السلطات القائمة نحو الاعتماد على اللغة العربية في مراسلاتها الرسمية، وأسست مدارس تُعْنَي باللغة العربية وتعتمد عليها بدلاً من المدارس الأجنبية التبشيرية)[٤].

أين هذا الدور الآن، عام ٢٠٠٧ حيث انتشر الاعتزاز والفخر باستخدام الأطفال للغة الأجنبية، بل وحيث غاب عن مدارس النخبة (بمفهومها الحالي التي تمتلك الثروة والنفوذ) أي تعليم للغة العربية؟ وأين هذا الدور عام ٢٠٠٧، حيث غاب عن المدارس الحكومية العربية، التعليم الصحيح للغة العربية والاعتزاز بالثقافة العربية؟ وأين هذا الدور للمؤسسات المدنية عام ٢٠٠٧، حين نرى في كل مكان الفنون الهابطة، واللغة الهابطة في أغان وأفلام سينمائية، تجتذب الأطفال والشباب العربي في كل مكان، ولا نجد مؤسسات مدنية تحاولً الحد من هذا الهبوط؟

نحن إذًا نواجه منعطفًا خطيراً، يعصف بالثقافة العربية واللغة العربية في كل مكان، ولا نجد من مؤسسات المجتمع المدني العربي، من يدفع بقضية الثقافة العربية واللغة العربية، إلى دائرة الاهتمام. وللأمانة العلمية لا نجد من الجهات الحكومية في التعليم والإعلام والثقافة، من يبادر بقوة إلى التعامل مع إشكالية كبري تحتاج إلى مواجهة من جانب كل الشركاء، وذلك إذا كان هناك شركاء!!

ثانيًا:إن هذا القسم من ورقة العمل هذه، يسعى للكشف عن "أولويات" اهتمام مؤسسات المجتمع المدني، بقضايا تتعلق بالطفل العربي، وبصفة مبدئية من المهم إبداء الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولي : تشير إلى ندرة أو غياب الدراسات السابقة، على المستوي العربي، والتي تستهدف تقييم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الطفولة، والتقييم هنا يعني "قيمة الشيء" وبمعنى تحديد قيمة الأدوار التي تقوم بها هذه المؤسسات من ناحية، وانعكاساتها على المجتمع ككل والسياسات العامة من ناحية أخرى، ومن ثَم سوف يترتب على ذلك أمران:

أولهما: اعتمادنا على مؤشرات عامة وإثارة قضايا، تنير لنا الطريق، أكثر من ادِّعائنا أننا نمتلك الحقيقة كاملة.

ثانيهما: إن المشروع العلمي الشخصي، الذي تُعني به الكاتبة عام ٢٠٠٧ بمشيئة الله، يركز علي المجتمع المدني والقضايا الثقافية وأوزان الاهتمام بالأبعاد الثقافية، ومن بينها اللغة العربية والهوية العربية. كذلك من المهم الإشارة إلي أن التقرير السنوي السادس للشبكة العربية للمنظمات الأهلية (يصدر في فبراير ٢٠٠٧) يهتم بالشباب والأبعاد الثقافية، من بين محاور الاهتمام... بينما سوف يركز التقرير السنوي السابع للشبكة على تقييم دور المنظمات الأهلية العاملة في مجال الطفولة (في ١٨ دولة عربية)، ومن بين محاور الاهتمام البعد الثقافي.

الملاحظة الثانية: إن الاهتمام بإشكالية تعميق وتطوير اللغة العربية على مستوى الطفل العربي، ترتبط بشكل أساسي بالأبعاد الثقافية في المجتمع العربي ككل، وكذلك بانعكاسات العولمة على الثقافة العربية، خاصة من منظور التكنولوجيا (استخدام الأطفال للإنترنت) ومن منظور السماوات الفضائية المفتوحة، وما يرتبط بها من تأثيرات ثقافية شاملة، لا تمتد إلى لغة الطفل، بل تمتد إلى قيمه وسلوكه وإلى طبيعة "النموذج" الذي يشكل وجدان الطفل (النموذج الغربي بالطبع) . . ونحن هنا نؤكد مرة أخرى، أن الاهتمام باللغة يفوق اعتبارها وسيلة للاتصال واكتساب المعرفة، ويمتد إلى الذاتية الثقافية والهوية والانتماء.

أـ قد يكون السؤال الأول، الذي نسعى للإجابة عنه في هذا السياق، هو: ما وزن مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية، والتي تتوجه نحو الأطفال؟

١ـ أحدث إحصاءات المنظمات الأهلية العربية، عام ٢٠٠٦ تشير إلى أن إجمالي عدد هذه المنظمات التي تشكل العمود الفقري للمجتمع المدني العربي (المجتمع المدني ليس مصطلحًا أو تعبيرًا مرادفًا للجمعيات الأهلية، لأن الأول أوسع بكثير)، تشير إلى أن إجمالي عدد هذه المنظمات قد بلغ حوالي ٢٣٥ألف منظمة أهلية[٥] في مختلف الدول العربية. . . وقد يكون من المهم الإشارة إلى أن تقدير إجمالي هذه المنظمات قبل حوالي عشر سنوات، وفي دراسة للكاتب، كان حوالي ١٠٠ ألف منظمة فقط. .[٦] إذًا أكثر من الضعف، كاتجاه عام للازدياد، هذا بالإضافة إلى تنوع واختلاف معدلات تسارع وازدياد تأسيس هذه المنظمات، من بلد عربي إلى آخر. . حيث اتجهت معدلات النمو إلى التسارع في اليمن مثلاً، وفي المملكة المغربية، والجزائر، ثم مصر وفلسطين، بشكل أكبر من الدول العربية الأخرى، مثل منطقة الخليج العربي. وهو الأمر الذي تأكد، في أحدث الدراسات عن المنظمات الأهلية في هذه المنطقة (٢٠٠٧)[٧].

٢ـ إن الوزن الكمي لمنظمات الطفولة، أي عدد المنظمات المعنية بهذا القطاع، قد اختلف من بلد عربي إلى آخر. . إلا أنه على وجه العموم يمكن القول إن قطاع منظمات الطفولة ـ على مستوى المنظمات المدنية التطوعية ـ يشكل قطاعًا رئيسًا في البلاد العربية ككل يتراوح بين ٢٠٪ و٢٥٪ من إجمالي المنظمات الأهلية. . .[٨]. ومع ذلك نلاحظ ارتفاعه ـ كمجال تقليدي للاهتمام ـ في دول الخليج العربي، لعدة أسباب من أبرزها هيمنة الاتجاه الخيري التقليدي والذي انعكس على كفالة الأطفال الأيتام على وجه الخصوص، بالإضافة إلى غلبة التوجه الرعائي على التوجه التنموي (سوريا أيضًا تقع ضمن هذه المنظومة، وليبيا، لاعتبارات عديدة لا داعي للخوض فيها)، وهو أيضًا من مجالات النشاط "الآمنة"، أي البعيدة عن القضايا السياسية.

٣ـ هناك صعوبات تواجه التحديد الدقيق للمنظمات المدنية المعنية بالطفولة، في بعض الدول العربية، ويعود ذلك إلى التصنيف المستخدم من جانب الجهات الرسمية، كما يعود إلى غلبة عدم التخصص في مجال واحد، بمعنى أنه من الطبيعي في كل الدول العربية، أن تنشط منظمة واحدة في مجال الطفولة والمرأة (معًا في منظومة واحدة) وفي مجال الإعاقة والخدمات الصحية وغيرها . . .

نشير في هذا السياق إلى حالة مصر، حيث يكشف أحدث مسح ميداني للاتحاد العام للجمعيات الأهلية (ديسمبر٢٠٠٦)[٩] إلى أن: من إجمالي ١٥٤ , ١٥ منظمة شملها المسح الميداني يوجد ٦٨٠٢ منظمة نشطة ـ وفقًا للتصنيف ـ في مجال رعاية الأمومة والطفولة (معًا) كما أن هناك ١٤٧٧ منظمة تنشط في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة (ومن بينهم الأطفال)، والأهم من كل ذلك هناك جمعيات تقدم خدمات ثقافية وعلمية ودينية تبلغ ١١٧٢٢ جمعية (ومن بين من تتوجه إليهم الأطفال) دون أي تحديد لطبيعة النشاط الثقافي والديني الموجه إلى الأطفال . .

الخلاصة:

أـ إن نظام التصنيف، في قواعد البيانات حتى ما هو حديث منها، في الدول العربية، لا يحدد لنا بدقة القطاع المستهدَف (وهو هنا في هذا البحث الأطفال)، ولا طبيعة مجال الاهتمام بالتحديد. هذا الأمر الذي هو سمة سائدة في الدول العربية، لا يأخذ في اعتباره التصنيف العالمي لمؤسسات المجتمع المدني، سواء في منظمة الأمم المتحدة (عام ٢٠٠٦)، أو المشروعات العالمية لتصنيف الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات عالمية بحثية (أهمها مشروع جامعة جونز هوبكنز الذي شارك فيه الكاتب، واستمر لمدة عشر سنوات . .).

ب ـ السؤال الثاني الذي يواجهنا في هذا العمل هو: ما مجالات النشاط الأساسية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني العربي، في مجال الطفولة؟ وهل تبرز الثقافة ولغة الطفل بينها؟

في هذا الإطار يمكن تصنيف مجالات النشاط على الوجه التالي:

٤ـ مجالات نشاط "تقليدية"، بمعنى الامتداد التاريخي لها في كل الدول العربية والذي تلازم مع ظاهرة الجمعيات الأهلية ـ ولازال ـ وتستند مجالات النشاط هذه على المبادئ الدينية وعمل الخير . . . وأهم مجال له هو كفالة الأطفال الأيتام.

يأتي بعد ذلك مجالات الاهتمام الخدمية والرعائية، والتي تمثلت في الخدمات الصحية، والرعاية الاجتماعية للأطفال، وأيضًا الرعاية الصحية والاجتماعية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، إلى جانب مجال مكافحة الأمية بين الأطفال.

٥ـ مجالات أخرى حديثة تتوجه نحو الأطفال، ارتبطت بالعمل الحقوقي أو الدفاعي **Advocacy**، وانطلقت من مفاهيم حقوق الإنسان وأهمها فيما تعلق بالأطفال، الاهتمام بحقوق الطفل

العربي ومكافحة كل أشكال العنف مع الأطفال، وتوجيه الاهتمام إلي "الأطفال تحت الخطر" وهو مصطلح يضم قضايا الدفاع عن حقوق الأطفال العاملين والنهوض بهم، وأطفال الشوارع، والأطفال في المناطق العشوائية.

٦ـ ويبرز بين المجالين الأساسيين للاهتمام، نوادي الطفل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ومكتبات الأطفال الملحقة بمنظمات أهلية، وبعض الاهتمام بالأطفال المبدعين والمتميزين، بالإضافة إلى الاهتمام المتصاعد في بعض الدول العربية (مثل مصر والمغرب ولبنان) بالأطفال المتسربين من التعليم الأساسي، والتعامل مع مصادر أو روافد التسرب (الفقر، العملية التعليمية الطاردة، ظروف التفكك الأسري وغيرها)، والتركيز الخاص علي الطفلة الفتاة.

وقد يكون من المهم الإشارة إلى واقع معاناة الطفل في بعض الدول العربية، في كل من فلسطين والعراق، على وجه الخصوص، حيث برزت أنشطة قوية من جانب مؤسسات المجتمع المدني، للعناية الشاملة بالطفل (تربويًّا وتعليميًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا) ولعل مراجعة الدور الحيوي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في فلسطين، يشير إلى نماذج فريدة على الساحة العربية للعناية بالأبعاد الثقافية وقضية الهوية والانتماء، لدي الأطفال في فلسطين، إلي جانب جهود متميزة تلعبها بعض منظمات المجتمع المدني في العراق (من أهمها منظمة الأمل العراقية)، في مجال الاقتراب الشامل ـ الثقافي والاقتصادي والاجتماعي ـ من قضايا الطفل في العراق، بما فيها التربية على الحوار والتسامح وقبول الآخر.

ج ـ السؤال الثالث والأخير هو: في إطار كل هذه الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هل يحظى البعد الثقافي عامة، ولغة الطفل العربي خاصة، باهتمام ملحوظ من مؤسسات المجتمع المدني العربي؟

هنا نقول إنه بالرغم من وجود بعض النماذج الإيجابية، نهتم بالأبعاد الثقافية للطفل العربي، إلا أننا في حدود خبراتنا على المستوي العربي وفي حدود ما هو قائم من دراسات ـ لا نجد الاهتمام الكافي، الذي يدرك قيمة اللغة ـ كتعبير عن الذاتية الثقافية والهوية والانتماء ـ بين اهتمامات مؤسسات المجتمع المدني العربي. . . عدة أسباب تفسر لنا ذلك، نوجزها علي النحو التالي:

- ضغوط القضايا الاقتصادية والاجتماعية في غالبية الدول العربية.
- تصارع وتنافس أولويات الاهتمام بالطفل العربي، على أجندة المجتمع المدني.
- غلبة التوجه الخيري الرعائي التقليدي.
- غياب "الرؤية" لمشروع ثقافي عربي شامل.
- ضعف الوعي بقيمة الاهتمام بالأبعاد الثقافية ولغة الطفل العربي، والتركيز على القضايا ذات المردود السريع.

- ازدياد الفئات المهمشة من الأطفال، الذين يحتاجون إلى خدمات صحية وتعليمية، ومساندة اقتصادية.
- الاهتمام بالمجالات التي يتركز فيها التمويل الأجنبي، وبالطبع ليس من بينها الأبعاد الثقافية أو لغة الطفل العربي.
- غياب هذه القضية، ثقافة ولغة الطفل العربي، عن السياسات العامة، خاصة السياسة الإعلامية والسياسة التعليمية والسياسة الثقافية، بالإضافة إلى غياب وعي الأسرة العربية ـ وبدرجات متفاوتة ـ بقيمة الثقافة العربية واللغة العربية، والانبهار بالنموذج العربي، الذي انعكس على اللغة والثقافة والسلوك، والملبس والمأكل.

وسط كل هذه المتغيرات العالمية والإقليمية وفي ضوء الواقع العربي المرير، يصعب تصور المجتمع المدني كأداة أو آلية رئيسة تتصدى وحدها ـ على الأقل للتنبيه إلى خطورة هذه القضية. . . نحن في حاجة إلى "ناقوس خطر" يدق بقوة لينبه الجميع، إلى الآثار السلبية العميقة، التي ستترتب على إهمالنا لثقافة الطفل ولغة الطفل العربي، هذا الإهمال الذي سيفرز لنا في المستقبل القرب، أجيالاً تعيش فقط علي أرض عربية، ولا تفخر بلغتها أو هويتها.

تُري مَنْ يبدأ بدق هذا "الناقوس"؟

المراجع:

١ـ راجع علي سبيل المثال:
د. أماني قنديل، المجتمع المدني والدولة في مصر، القرن ١٩ـ عام ٢٠٠٥، دار المحروسة للنشر، (القاهرة: ٢٠٠٦).
د. أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية بالأهرام، (القاهرة: ٢٠٠٣).
د. أماني قنديل، المجتمع المدني في مطلع ألفية جديدة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: ٢٠٠١).
٢ـ راجع نتائج التقرير السنوي الخامس للشبكة العربية للمنظمات الأهلية حول: بناء شراكة فاعلة بين المنظمات الأهلية والحكومات ومؤسسات التمويل.. (القاهرة: ٢٠٠٦).
٣ـ يؤكد التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية حول "تمكين المرأة"، ضعف عمل المنظمات الأهلية في ١٧ دولة عربية في اتجاه القيم والثقافة.. (القاهرة: ٢..٥).
٤ـ د. أماني قنديل، التاريخ الثقافي والاجتماعي للجمعيات الأهلية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام (القاهرة: ١٩٩٥).
٥ـ تقرير "بناء الشراكة"، م.س.ذ.
٦ـ د. أماني قنديل المجتمع المدني العربي، منظمة سيفكس العالمية (بالعربية، والإنجليزية)، لجنة متابعة المنظمات الأهلية، (القاهرة: ١٩٩٥).
٧ـ د. أماني قنديل، الجمعيات الأهلية في دول الخليج العربي، مجلس التعاون الخليجي، (البحرين: ٢..٦).
٨ـ نتائج قاعدة بيانات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية في ١٣ دولة عربية، (القاهرة: ٢٠٠٢).
٩ـ المسح الميداني الشامل للجمعيات الأهلية في مصر، الاتحاد العام للجمعيات، (القاهرة: ٢٠٠٦).